الاستثمارات العامة الزراعية في العراق واتجاهاته المستقبلية

د. سعد عبد الله مصطفى (خبير)
د. عبد الحسين نوري الحكيم (خبير)

المستخلص :

اهتمت السياسة الزراعية في العراق بالتنمية وسعت الى نهوض القطاع الزراعي نحو زيادة الانتاج وتحسينه، وكان للاستثمارات الزراعية العامة دور مهم في تنفيذ هذه السياسات، فازدات المبالغ المالية السنوية المخصصة للقطاع الزراعي من (35) مليار دينار عام 2005 الى (110) مليار دينار لسنة 2009، بنمو قدره (314%) . وان دور الحكومة العراقية كان ايجابياً في دعم هذه الاستثمارات، وتبني مبادرة زراعية منذ عام 2008 وخصص لها (377) مليار دينار. الاتجاهات العامة للاستثمارات الزراعية تتركز بالانشطة النباتي / الحيواني / المكننة / مشاريع الري بالدرجة الاولى، اضافة الى منح القروض. ساهمت هذه الاستثمارات في دعم الانتاج الزراعي نسبياً والبنى الارتكازية، ويتطلب تركيز الاهتمام مستقبلاً بالانتاج الزراعي الفعلي.

ABSTRACT

Iraqi Agriculture policy interest For development .His effort to raise the agricultural sector Forward to increase the production and improve it. These policies, Annual sum dedicated was increased For agricultural sector, From (35) billion ID/ 2005, To (110) billion ID/ 2009, ratio growth (314%).

Iraqi government role was positive, to support these investments, and adopt agriculture initiative since 2008, dedicated (377) billion ID. Public direction For Iraqi agriculture investments concentrate Field, vegetal, animal, machine, irrigate project, as well as loans : All these investments was contribution to support the production, infrastructure comperative. They need more interest For the really production.

المقدمة :

اهتم العراق بمسألة الامن الغذائي ووضعها في المكانة العليا في مقدمة سلم الاولويات، واصبح تحقيق اعلى درجات الاكتفاء الذاتي هو هدف السياسة الزراعية العامة، واتجه الى مضاعفة الانتاج الزراعي الوطني عن طريق التوجه نحو عوامل الانتاج وتنشيطها والاخذ بيدها، كما سعى الى تطوير اساليب انتاج المستلزمات الزراعية محلياً واللجوء الى الخارج في حالة تعذر توفرها في الداخل (1). فعلى المدى القصير كان اهتمام الفلاحين والمزراعين ينصب على حجم الانتاج على حساب التركيز على جانب الانتاجية والغلة لوحدة المساحة المزروعة، وترتب على هذا الاتجاه اغفال القيام بالاستثمارات اللازمة لخدمة هذا التوجه. لقد اثرت كافة هذه السلوكيات قصيرة الامد على درجة وكفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة (2). كما عانى هذا القطاع من صعوبات كبيرة منذ التسعينات، ادى الى تدهوره أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى. من هنا جاء تاكيد السياسة الزراعية على اهمية مواصلة النهوض لهذا القطاع الحيوي ودعمه في مجالات كافة بالاعتماد على الامكانات المتاحة واحداث الترابط بين تكوين راس المال وتعبئة الادخارات وبين توجيه الاستثمار الحقيقي المنتج، اعطاء المفهوم التدفقي للسياسة الزراعية اللاحقة، وجاء الدعم من خلال تخصيص مبالغ مالية متزايدة لاستغلالها واستثمارها في المشاريع المختلفة باتجاه نمو ونهوض هذا القطاع.

فرضية البحث:

بالرغم من تزايد المبالغ المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة في العراق وازدياد نسب الانجاز المادي لهذه الاستثمارات الا انها لا تكفي باجراء التطوير الشامل المنشود لنهوض هذا القطاع وتحقيق اهداف السياسة الزراعية العامة.

هدف البحث

استعراض شامل للمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي واظهار مبالغ أنشطة الاستثمارات الزراعية العامة ونسب الانجازات ، واتجاهات الاستثمارات فيها.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات بطريقة استقرائية في استقراء المعلومات واعتماد المنهج الاستنباطي في تحليل أثر الاتجاهات العامة للاستثمارات الزراعية

المواد وطرائق البحث

اولا: مفهوم الاستثمار والاستثمار الزراعي

الاستثمار في اللغة :

يقول العرب أثمر الشجر ثمراً، أي طلع ثمره. ويقال استثمر الشئ ، أي جعله يثمر وينمو. وثمر الرجل ماله، أي كثره (3). وبهذا المعنى جاء في القرآن الكريم في سورة الكهف

/ 34 ((وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالاً واعز نفراً)). فالاستثمار هو طلب للثمر، واستثمار المال يقصد طلب الثمر من أصل المال ، كطلب الثمر من اصل الشجرة، والغاية تحقيق الربح. فالاستثمار اصلاً هو وسيلة للحصول على الربح (4).

الاستثمار في التاريخ

الاستثمار قديم قدم الانسان نفسه، حيث كان الملوك يريدون الثروة فشنوا الحروب. النبلاء في اوربا يريدون الارض فشنوا الغزو. الدول تريد الثروات والاسوق فكان الاستعمار (5). وتاريخنا العربي في الاستثمار، نأخذ ماذكر حول قافلة قريش العائدة من الشام، وكان اميرها ابو سفيان، اثارت معركة بدر، حيث كان راسمال القافلة مختلط، ساهم فيه كل متمكن من اهل مكة، بمعنى ان تمويل القوافل كان جماعياً، وهذا يدلل على نمو الوعي الاستثماري لدى عامة سكان الجزيرة العربية وخاصة مكة.

الاستثمار في الاقتصاد

عرض فلاسفة الاقتصاد ومذاهبه مفهوم الاستثمار مع التطور التاريخي للنشاط الاقتصادي واهم الافكار هي:

المذهب الماركنتلي (التجاري)

أكد اتباع هذا المذهب على أهم الثروات المعروفة (الذهب والفضة)، ونادوا بزيادة الصادرات وتقليل الواردات. ولما كانت الثروات محدودة ، اتجهت الدول الاوربية للاستعمار. والمشكلة الاقتصادية تكمن في هبوط الحافز على الاستثمار رغم ارتفاع الميل الحدي للادخار (6).

المذهب الطبيعي

ينادي اتباع هذا المذهب بأن الحرية الاقتصادية هي اساس الرفاه، وان الزراعة هو المصدر الوحيد للثروة. ومفهوم الاستثمار هو الانتاج ومصدرها الحقيقي الارض، بأعتبارها تقدم ناتجاً صافياً ، وان الصناعة والتجارة هي نشاطات تحويلية للانتاج في الشكل والملكية (7).

المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تبلور مفهوم الاستثمار بشكل اكثر وضوحا في هذا المذهبً ، حيث ذكر ادم سمث في كتابه الشهير (ثروة الامم) بأن عناصر الانتاج هي الارض والعمل وراس المال، وان مصدر الثروة هي في الانشطة (زراعة، صناعة، تجارة). وبين ان الاستثمار هو مايستخدم من ثروة البلد من الادوات والموارد اللازمة للانتاج، وفرق المذهب الكلاسيكي مفهوم عوائد الأستثمار وبين الفائدة التي يحصل عليها الراسمالي جراء اقراضه المال للغير (8).

المذهب الحديث

مفهوم الاستثمار، بأنه الكمية المضافة الى قيمة التجهيزات نتيجة نشاط الفترة الانتاجية، وهو مساوي للجزء الغير مستهلك من الدخل. فالاستثمار هو الادخار من الدخل القابل للتصرف، وهو عملية تكوين او اضافة رؤوس اموال جديدة على افتراض ان زيادة راس المال القديم يساوي دائماً ادخار اصحاب الدخول (9).

المذهب الاشتراكي:

تمثل بما طرحه كارل ماركس في الجزء الاول من كتابه الشهير (راس المال) ، حيث ذكر ان العمل هو الذي يخلق فائض القيمة ويؤدي الى التراكم.

المذهب الاسلامي

يتمثل المذهب بالمصادر الفكرية القرأن الكريم ، السنة النبوية، الاجماع، الرأي والعقل، ومنهم من يذهب للقياس، واقر الاسلام الانتفاع بالارض وانه مستخلف. ويبين الفكر الاقتصادي الاسلامي عناصر الانتاج اثنان هما العمل، راس المال ، ويقسم الربح في حالة الشراكة بينهما ويسمى عقود المضاربة. وفي حالة الخسارة يتحمل راس المال الخسارة فقط دون العمل. ودعى الاسلام الى احياء ارض الموات، وشجع الاستثمار بالعمل بقوله تعالى ((وان ليس للانسان الا ماسعى)).

الاستثمار في الادارة والمال

يقصد الاستثمار هنا، المحافظة على المال وتنميته بما يعوض المستثمر عن الانتظار والمخاطر والتضخم، هو تحقيق عائد (ربح)، تترجم هذه العملية بفعل الاستثمار، أي في مشروع اقتصادي معين (تأسيس شركة مساهمة مثلاً)، او في عمل معين (انتاج، تسويق، خدمات). ولهذه العملية بطبيعة الحال فاعل، والفاعل هنا هو المستثمر كشخص (طبيعي او معنوي) (10).

الاستثمار في الزراعة

هو تكوين راس المال العيني الزراعي الجديد. الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية، وزيادة صافية في راس المال الحقيقي. وتكون عناصره من الموجودات (الارض، المباني، الالات، المكائن، التجهيزات، وسائل النقل ... الخ). وبمعنى اوسع هو عمليات توظيف الاموال بالموجودات والممتلكات والحقوق والاشياء الاخرى ذات قيمة التي لها مردود مثمر، ويمكن تميزها فنياً وتجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات. فمفهوم الاستثمار الزراعي للمشروع يتضمن فعاليات اوسع من المفاهيم التي ذكرت. بانه النشاطات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، أي انها عملية استثمارية تقوم الجهة المسؤولة بصرف موارد مالية، تتوقع منه عوائد ومنافع على فترة طويلة نسبياً من الزمن (11).

ثانياً: انماط تقسيم الاستثمار

تتعدد انماط التقسيم تبعا للغرض وكما يلي:

النمط الحقيقي

يستخدم فيه اصطلاح راس المال الفني للدلالة على مجموع الالات والادوات والمستلزمات المستخدمة في الانتاج، يأخذ هذا النمط في ثلاثة اشكال ، استثمارات التوسع، استثمارات الاستبدال، استثمارات التجديد.

النمط المالي

يتمثل بشراء الموجودات المالية كالاسهم والسندات، ويعرف ايضاً بالمعيار القانوني، لان عملية انتقال ملكية الحقوق او الموجودات لايتبعها زيادة في راس المال الحقيقي.

انماط اخرى

هو معيار القدرة على التحول من نشاط اقتصادي الى نشاط اخر. والمعيار هنا اقتصادي، أي الاستثمار في مشاريع انتاجية، تسويقية، وخدمية. الاستثمار الزراعي يتمثل في انماط التقسيم اعلاه اضافة الى النمط التقليدي المادي المتمثل بالجانب التجاري والبشري والاعمال التطويرية. وكذلك في الاستثمار المنتج وغير المنتج في مشاريع الخدمات (12).

ثالثاً: المحددات الرئيسة للاستثمار الزراعي

هناك محددات عديدة تواجه الاستثمار الزراعي، وتقسم عادة الى خمسة محددات رئيسة، محددات تشريعية محددات اعلامية، محددات اجرائية وادارية، محددات تمويلية، ومحددات خاصة بالقصور في مستلزمات الانتاج. وكما يلي:

المحددات التشريعية

الهدف الرئيسي من وضع تشريعات وقوانين استثمارية هي لتنظيم الاستثمار، من حيث تحديد الجهات المشرفة على التنفيذ، واجراءات الترخيص للاستثمار. ان تعدد القوانين والقرارات والنصوص وعدم الاستقرار وسرعة تغيرها ، كان سبباً ومحدداً رئيساً للاستثمار، فالقانون يجب ان يكون ثابتاً ولفترة طويلة، ويغطي مختلف الجوانب، وان يخلو من الثغرات، ابتداءً من مرحلة المعاملات الكمركية والاعفاءات على المعدات والالات الخاصة به، مروراً بمرحلة التشغيل والانتاج وتسديد الضرائب، انتهاءً بمرحلة التسويق والعائد وانهاء الاجراءات الفنية والمالية المختلفة.

المحددات الاعلامية

يظهر القصور الاعلامي في مجالات عديدة، أهمها، مجال التسويق الزراعي ومايتعلق بالعرض والطلب والاسعار، كذلك في اجهزة الارشاد والتوجيه للمستثمرين، والاجراءات الاستثمارية المتبعة وكيفية الحصول على القروض وطرح العطاءات. حيث لاتتوفر هذه المعلومات في حالة القصور الاعلامي نشرات توضح مجالات الاستثمار، واجراءات التنفيذ، وبذلك يعد محدداً مهماً للاستثمار الزراعي.

محددات اجرائية وادارية

يعد ذلك معوقاً في نواحي كثيرة، فهناك عجز في الكوادر المؤهلة في مرحلة الاعداد للمشروع واجراء الدراسات، او في مرحلة التشغيل والانتاج. اضافة الى عدم توفر البيئة الاساسية المناسبة (مواصلات، طرق، اتصالات، قوى محركة، مياه، صرف ... الخ)، يعد محدداً رئيساً لعديد من مجالات الاستثمار الزراعي.

محددات تمويلية

تتمثل مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية في ثلاث مصادر اساسية، راسمال الذاتي للمستثمر ، القروض من البنوك المتخصصة في الاقراض الزراعي، والمنح والتسهيلات التي تقدمها الدولة. تواجه غالباً من المشروعات الاستثمارية معوقات في مرحلة التمويل ، تتمثل في زيادة الاجراءات الادارية المعقدة في الحصول على القروض، يؤدي الى لتأخير في

صرف القروض، أو في توفير ضمانات للقروض، أو في ارتفاع سعر الفائدة، مما قد يؤدي الى تأخر العمل بالمشروع الاستثماري.

محددات خاصة بالقصور في مستلزمات الانتاج

يهدد قصور وعدم توفر مستلزمات الانتاج لمعظم المشروعات الاستثمارية بالتوقف، كقصور في توفر الاعلاف، وعدم توفر الاطباء البيطريين والادوية البيطرية والامصال واللقاحات له تأثير سلبي على المشاريع الاستثمارية للانتاج الحيواني والسمكي. وكذلك قصور في الطاقة الكهربائية وعدم انتظام التيار الكهربائي ونقص في الوقود لها انعكاسات سلبية للمشاريع ايضاً. وبالنسبة للمشروعات في مجال التصنيع الزراعي فان عدم توفر بعض المواد الاولية وقطع الغيار والعبوات والعمالة الفنية المدربة يهدد المصانع بالتوقف. اما لمشروعات استصلاح الاراضي والانتاج النباتي، فالنقص في الالات اللازمة للري والتسوية وحفر الابار، ونقص المبيدات الحشرية والهرومونات النباتية والانواع المحسنة من السلالات النباتية، وعدم توفر العمالة الموسمية اللازمة لاداء العمليات الزراعية المختلفة مثل الاستزراع والحصاد، وقصور في الاسمدة بنوعيها العضوية والكيمياوية، وعدم كفاءة اجهزة الارشاد الزراعي، فان جميعها لها تأثيرات سلبية للمشاريع الاستثمارية ومحددة لها.

رابعاً: البيئة والاستثمار الزراعي

تواجه الاستثمارات الزراعية تقلبات بيئية حادة ، مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وهجوم الجراد والاوبئة والامراض وغيرها. وتعد هذه من المتغيرات الخارجية، لايمكن التوقع او التكهن بحدوثها، وان تأثير الكوارث الطبيعية تكون مؤثر شديداً للبيئة الاستثمارية. اما من حيث المتغيرات الاخرى المؤثرة في البيئة الاستثمارية للمشاريع الزراعية، تتمثل في تغير السياسات والقرارات الاقتصادية المالية والنقدية، سياسة التجارة الخارجية، السياسات الضريبية والكمركية، وسياسة دعم المواد الغذائية. فبالنسبة للسياسات المالية والنقدية والتي تهم الاستثمار بوجه عام، فالتغير المستمر لاسعار الصرف تسبب اضطراب حاد في كافة العمليات الاستثمارية، وتخلق صعوبات جدية امام المشروعات الاستثمارية. وتغير السياسات الخاصة باستيراد مستلزمات المشروعات الزراعية والسياسة الخاصة بالضرائب والكمارك، يؤدي الى صعوبات في التخطيط وتدني في عائد المشروعات. يؤدي عدم استقرار القرارات والسياسات الى حالة من الاضطراب في كافة المجالات الاقتصادية، ويظهر ذلك واضحاً في المشروعات الزراعية.

خامساً: فرص الاستثمار الزراعي في العراق

ادناه اهم الفرص الاستثمارية التي يمكن الترويج لها في مجال القطاع الزراعي والتي تشكل فرص ممكناً الاستثمار فيها أعدت من قبل وزارة الزراعة والهيئة العامة للاستثمار الزراعي، لتوفر البيئة الاستثمارية والبنية الاساسية والموارد المتاحة وذات الجدوى الاقتصادية وكالاتي (13):

1-زراعة وتكثير انتاج النخيل.

2- تصنيع وتصدير التمور.

3- معامل تعليب المحاصيل الزراعية.
4- حقول ومساكن الدواجن ومعداتها.
5- انتاج بيض تفقيس امهات فروج اللحم.
6- انتاج بيض المائدة.
7- انتاج المكملات العلفية.
8- الادوية واللقاحات البيطرية والاضافات.
9- تربية الاسماك المكثفة.
10- الاستزراع السمكي للمسطحات المائية.
11- مشاريع زراعية في الصحراء والواحات الصحراوية.
12- مخازن تجميد وتبريد المحاصيل الزراعية.
13- انتاج تقاوي البطاطا للرتب العليا والبطاطا الاستهلاكية .
14- انتاج الفطر والعرهون.
15- الزراعة المحمية لانتاج الخضروات والفواكه والازهار.
16- انتاج معدات الري الحديثة وتقنياتها (الرش ، التنقيط).
17- تربية وتحسين وتصدير العجول والاغنام.
18- معامل انتاج الحليب ومشتقات الالبان.
19- معامل تحضير الجلود والاصواف والاحشاء الداخلية.
20- انتاج وتكثير البط البكيني في المسطحات المائية والاهوار للاغراض التصديرية.

النتائج والمناقشة

واقع الاستثمار الزراعي في العراق

تحتل الاستثمارات الزراعية الفعلية في العراق والمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي اهمية نسبية ، وهي موازنة بمثيلاتها في القطاعات الانتاجية الاخرى ، ضمن اطار خطة الاستثمارات العامة للحكومة العراقية. يتناسب حجم الاستثمارات المخصصة الفعلية للزراعة مع مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني. تستهدف هذه التخصيصات الى خلق نمو متوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية. وحددت وزارة الزراعة البدائل الاستثمارية المناسبة للتخصيصات في المشروعات النوعية (الزراعية) في ضوء التوجهات العامة واهداف السياسة الزراعية ، خصوصاً عندما يتمتع الانتاج الحيواني او النباتي بميزة نسبية مقارنة بالنشاطات الاخرى كما موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1) الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة للفترة 2009/12/31-1/1

ت	المشاريع	المبالغ (مليون دينار)	نسبتها من الاجمالي (%)
1	النشاط النباتي	22420	20.4
2	النشاط الحيواني	11000	10
3	البرامج الوطنية والانمائية	23480	21.3

4	بحوث الانتاج	4097	3.7
5	الوقاية والمكافحة	3470	3.2
6	النشاط الخدمي	20518	18.6
7	التصحر والغطاء النباتي	16275	14.8
8	اعالي الفرات	100	0.1
9	الارشاد الزراعي	8635	7.9
المجموع		110000	%100

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

اذ بلغ المخصص عام 2009 للاستثمار (110) مليار دينار. موزعة على مختلف الانشطة الزراعية وحسب أهميتها في السياسة الزراعية، تتركز على الانتاج النباتي والحيواني والبرامج الوطنية الانمائية والانشطة الخدمية ومعالجة التصحر والارشاد الزراعي.

عند مقارنة الخطة الاستثمارية لعام 2009 مع الخطط الاستثمارية للسنوات السابقة (2005-2009) المخصصة للقطاع الزراعي. وموضح ذلك بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) الخطط الاستثمارية لوزارة الزراعة والانجاز للسنوات (2005-2009)

السنة	المخصص السنوي (مليون دينار)	نسبة الانجاز المادي (%)
2005	23386	50
2006	35375	46
2007	58916	68
2008	95490	85
2009	110000	63
مجموع (2005-2009)	323167	

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

نلاحظ تزايد مستمر في المبالغ المخصصة للخطط الاستثمارية السنوية ، فقد ازداد مبلغ المخصص للخطة الاستثمارية من (23) مليار دينار لعام 2005، الى (35)، (58)، (95)، (110) مليار دينار للسنوات 2006، 2007، 2008 ، 2009 على التوالي. هذا من جانب ومن الجانب الاخر نلاحظ ايضاً تزايد في نسبة الانجاز المادي للخطط الاستثمارية للسنوات المذكورة، من (46%) لعام 2006 ، الى (85%) عام 2008 ، (63%) لعام 2009. وهذا يعني هنا تطور وتحسن في استغلال واستخدام الاموال المخصصة للمشاريع الزراعية الاستثمارية.

استخدمت الوزارة المبالغ المخصصة في المشاريع الاستثمارية الزراعية للسنوات (2005-2009) بكفاءة ، وساهم نسبياً في تطوير وتحسين الانشطة الزراعية المختلفة، الا انه

لايكفي باجراء التطوير الشامل، والداعم لكافة الانشطة المكملة (الانتاجية، التسويقية، الخدمية) لهذا القطاع الحيوي بشكل كامل. مما ادى ذلك الى اعتماد الحكومة العراقية الى تبني مبادرة زراعية. وقد خصصت الحكومة العراقية للمبادرة الزراعية مبالغ نقدية قدرها 600، 500، 600 و600 مليار دينار للسنوات 2008، 2009، 2010 و2011 على التوالي، واجمالي المبالغ هي 2300 مليار للسنوات (2008-2011). وزعت مبالغ المبادرة لأربعة جهات تنفيذية وهي صناديق الاقراض (48%)، وزارة الموارد المائية (37%)، وزارة الزراعة (14%) وأدارة المبادرة (1%). وخصصت هذه المبالغ لاستثمارها في المشاريع الزراعية كما موضح ذلك في الجدول رقم (3).

جدول 3: المبالغ المخصصة في المبادرة الزراعية للحكومة العراقية للمشاريع الزراعية للفترة 2010/1/1-2008/8/1

ت	الصناديق المخصصة	المبالغ (مليون دينار)	نسبتها من الاجمالي (%)
1	تنمية الثروة الحيوانية	106827	28.4
2	صغار الفلاحين	81567	21.6
3	المكننة ومشاريع الري	121784	32.2
4	تنمية النخيل	21904	5.8
5	المشاريع الاستراتيجية	40923	10.9
6	تنمية الاهوار	4123	1.1
المجموع		377128	%100

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

يلاحظ ان اجمالي المبلغ المخصصة للمبادرة للمشاريع الزراعية قد تجاوز (377) مليار دينار للفترة من 2010/1/1-2008/8/1، والمبلغ المذكور آنفاً يزيد عن اجمالي المبالغ المخصصة للاستثمارات لوزارة الزراعة للسنوات (2005-2009)، وهذا يعني اهتمام الحكومة العراقية الجدي بالقطاع الزراعي، يعتبر ذلك دافعاً حقيقياً لنمو وتطوير القطاع الزراعي، تهدف المبادرة الى توزيع المبالغ المخصصة داخل الانشطة الانتاجية والخدمية للقطاع الزراعي، والى تعظيم الناتج الزراعي، ويستهدف ايضاً الى توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية الاخرى وخصوصاً العمل في دولة تتسم بارتفاع عرض العمل الزراعي مقارنة بالطلب عليه. وقد تم توزيع الاستثمارات الزراعية في ستة انشطة رئيسة وهي الانتاج النباتي، الحيواني، المكننة ومشاريع الري، تنمية النخيل والاهوار، والمشاريع الاستراتيجية. يتضح من التوزيع النوعي للاستثمارات الزراعية في خطط الاستثمارات والمبادرة الزراعية المخصصة للقطاع الزراعي، الاهتمام بالبنى الارتكازية اكبر من الاهتمام بالانشطة الانتاجية

النباتية والحيوانية، حيث طبيعة الاستثمار في هذه الفقرات عالية مقارنة بالانشطة الاخرى، لذا فان ارتفاعها لايعني عدم الاهتمام بغيرها، كما انه عادة لايقوم النشاط الخاص بالاستثمارات في البنى الاساسية، بل في الانتاج الزراعي الفعلي، الذي يضاف الى ماتستثمره الدولة في هذا المجال. مما يتطلب اهتمام الوزارة بشكل أكبر بالانشطة الانتاجية الزراعية مستقبلاً، اذ يعد ذلك دالة في الدخل الزراعي والمزرعي ويعكس ذلك على رخاء اقتصادي للمجتمع الزراعي (14).

الاتجاهات المستقبلية للاستثمارات الزراعية

يعاني القطاع الزراعي من مشكلات عديدة وخطيرة وتشكل تحديات حقيقة نمو القطاع منها تدني الانتاجية الزراعية، شحة مياه الزراعة، تدهور البنى التحتية للقطاع الزراعي، تدهور الكمي والنوعي للثروة الزراعية والحيوانية، ومصدر التشريعات الزراعية في توفير البيئة المناسبة لتطوير الزراعة. من هذا المنطلق جاءت الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للسنوات (2011-2014) لمعالجة المشكلات ومجابهة تحديات النمو وتطوير القطاع الزراعي. ان هدف وزارة الزراعة المركزي هو تحقيق اعلى نسب لتحقيق الامن الغذائي عن طريق زيادة الانتاج المحلي وصولاً الى الهدف بعيد المدى عو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. وأدناه جدول (4) بواقع خطة وزارة الزراعة للأعوام (2011-2014) للاكتفاء الذاتي.

جدول 4: خطة وزارة الزراعة للاكتفاء الذاتي للسنوات (2011-2014)

ت	المنتج الزراعي	نسبة تغطية (الاكتفاء الذاتي)	
		خط الشروع 2011	عام 2014
1	محصول الحنطة	41	81
2	محصول الشلب	15	16
3	محصول الذرة الصفراء	27	80
4	محصول الذرة البيضاء	12	15
5	محصول البطاطا	60	116
6	محصول الطماطة	48	75
7	التمور	148	207
8	اللحوم الحمراء	15	40
9	اللحوم البيضاء	16	35
10	الحليب	5	54
11	بيض المائدة	23	47

المصدر – وزارة الزراعة – تقارير سنوية

تشير مؤشرات الخطة الى أولوية التوسع العمودي، رفع معدلات الغلة لمختلف المحاصيل ونشر منظومات الري بالرش بنسبة (33%). اضافة الى كثافة استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي المختلفة كالأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة والمبيدات الكيمياوية والأغطية البلاستيكية والى استخدام المكننة الزراعية، وهذا يعني الحاجة الى المزيد من الاستثمارات العامة والمبالغ المخصصة الحالية لاتغطي احتياجات الخطة للسنوات (2011-2014).

الاستنتاجات

1- الاستثمار له مفاهيم عديدة في جوانب وانماط مختلفة ، والاستثمار الزراعي يعطي تصوراً ايجابياً للمستثمر، في زيادة راس المال العيني الزراعي الصافي الحقيقي، وتحقيق العائد المثمر اذا ماوظفت الاموال بشكل صحيح في الانشطة الزراعية ذات القيمة ، بعد الاخذ بنظر الاعتبار كافة المحددات الرئيسة والمعوقات التي تقف امام الاستثمار الزراعي .

2- تتركز الاموال السنوية المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة في البرامج الوطنية الانمائية بنسبة (21.3%) ، وتليها النشاط النباتي نسبة (20.4%)، والنشاط الخدمي نسبة (18.6%)، والتصحر والغطاء النباتي (14.8%) ، والنشاط الحيواني نسبة (10%)، والارشاد الزراعي نسبة (7.9%). في حين تشكل الانشطة الاخرى بحوث الانتاج، الوقاية والمكافحة، واعالي الفرات بنسب تراوحت بين(0.1-3.7%).

3- تزايد المبالغ السنوية المخصصة للاستثمارات الزراعية العامة بشكل كبير ، من (35) مليار دينار عام 2005 الى (110) مليار دينار عام 2009 ، بنمو قدره (314%). اضافة الى تزايد نسب الانجاز المادي لها.

4- اهتمام الدولة في العراق بالقطاع الزراعي بشكل ملموس وتبني مبادرة زراعية استثمارية منذ عام 2008 للنهوض بهذا القطاع وخصصت للمبادرة مبالغ قدره (377) مليار دينار، وزعت نسبة (32.2%) للمكننة ومشاريع الري، وتليها نسبة (27%) لتنمية الثروة الحيوانية، ونسبة (21.6%) لقروض صغار الفلاحين، ونسبة (10.9%) للمشاريع الاستراتيجية، في حين كانت لتنمية النخيل والاهوار نسب تراوحت بين (1.1-5.8%).

التوصيات

1- ضرورة تحديد الانشطة الاستثمارية المناسبة ذات الجدوى الاقتصادية والملائمة للقطاع الزراعي ، وعرضها في صورة سلسلة دراسات القيمة المضافة للمشروعات الزراعية

2- وضع استراتيجية واضحة على اساس تخطيطي استثماري دقيق ، يعطي اولويات حسب الموارد المتاحة، الامر من شأنه يسهل الاستثمار ويشجعه.

3- معالجة القصور في البيئة الاستثمارية والبنية الاساسية والتعرف على المحددات والمعوقات ، يساهم كثيراً في ايجاد السبل الكفيلة لانجاح الاستثمار .

4- استمرار عقد الندوات والمؤتمرات عن الاستثمار الزراعي بصورة دورية ، للتعرف على المشاكل والمعوقات الخاصة ووضع التصورات والحلول لها ، وتشجيع وتسهيل مساهمة رجال الاعمال والمستثمرين العراقيين والعرب والاجانب في هذه الندوات للتعرف على ارائهم في هذا المجال .

5- تأسيس مكتب استشاري خاص للاستثمار الزراعي في وزارة الزراعة ، ويكلف المكتب باجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية الاستثمارية المتاحة ، وعرض الفرص الاستثمارية للمستثمرين . اضافة الى تسهيل نشاط الاستثمار وتوجيه المستثمرين باتباع الطرق والاساليب السليمة والصحيحة نحو تبني استثمار مثمر ، يحقق المصلحة المشتركة لتطوير وتحسين الانشطة الزراعية المختلفة في العراق.

المصادر

1- Dr. Saad Abdullah Mustafa, Agriculture in Iraq in the Embargo, Iraq, Baghdad, 2001,p:2.

2- د.سعد عبد الله مصطفى، تحويل رأس المال الجامد لدى القطاع الزراعي الى رأس مال زراعي، الزراعة العربية، الامانة العامة للاتحاد العربي للعاملين في الزراعة، العراق، بغداد، 1998، ص:.3

3- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الجزء الثاني، القاهرة، 1965، ص:.83

4- منير بعلبكي، قاموس المورد، بيروت، 1973، ص:.479

5- طه احمد عبد السلام، الاستثمارات العربية في سوق الاوراق المالية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1991، ص:.10

6- ابراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد،1973، ص:576.

7- محمد علي الليثي، محمد محروس اسماعيل، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1970، ص:.50

8- ابراهيم كبة، مصدر سابق، ص:.576

9- عبد الرحمن الحبيب، مبادئ الاقتصاد، ط1، بغداد، 1961، ص:80-.81

10- علي عبد الرحيم وآخرون، التسويق الزراعي في العراق، ط1، بغداد، 2002، ص:.30

11- د.سعد عبد الله مصطفى وآخرون، التسويق الزراعي في العراق، ط1، بغداد، 2002، ص:.30

12- د.احمد محمد فهمي سعيد، مدخل في الاستثمار وأدواته في سوق المال، ط1، بغداد، 2006، ص:11-.12

13- وزارة الزراعة، فرص الاستثمار الزراعي في العراق، 2008 (غير منشور)، تقارير، ص:2-4.
14- د.سعد عبد الله مصطفى وآخرون، نظم التسويق للتجهيزات الزراعية في العراق، ط1، بغداد، 2004، ص:15-20.